هارون: ندعو المسؤولين لمعالجة مشاكل القطاع الاستشفائي وتأمين مستحقاته المتراكمة والبالغة مليارا و٢٠٠ مليون دولار

دعا نقيب المستشفيات الخاصة في لبنان المهندس سليمان هارون المسؤولين كافة الى معالجة العراقيل التي تعترض القطاع الاستشفائي بعد تأمين مستحقاته المتراكمة بذمة الجهات الضامنة الرسمية البالغة عن سنة ٢٠١٣ وما قبل ما مجموعه ١٢٠٠ مليار ليرة بما يساعده على الاستمرار في شراء الأدوية والمستلزمات، وتسديد أجور موظفيه الى جانب تأمين الطبابة اللائقة للمواطنين.

عقد النقيب هارون مؤتمرا صحافيا في ٢٣ تموز في مركز النقابة أعلن خلاله عن قاعدة المعلومات التي أعدتها النقابة وما تضمنته من أرقام، كما تناول واقع المستشفيات المتردي بفعل تراكم مستحقاته من جهة، والضغوطات الاضافية التي تعاني منها المستشفيات جراء نزوح المواطنين السوريين من جهة أخرى.

وقد تلا هارون بيانا أهم ما جاء فيه:

لقد انجزت نقابة المستشفيات مؤخرا قاعدة معلومات عن المستشفيات في لبنان شملت المستشفيات الخاصة والحكومية للاقامة القصيرة والمتوسطة، وكذلك مستشفيات الاقامة الطويلة والأمراض المزمنة. نعرض اليوم بعضا من الأرقام التي تهمّ الرأي العام عموما وسوف نعرض لاحقا كامل الدراسة حتى تكون في متناول من تهمهم معلومات اضافية كالباحثين أو أصحاب القرار.

وذكر هارون ان المجموع العام لعدد أسرّة مستشفيات الاقامة القصيرة في كل المحافظات هو ١١٩٠٢ سرير بينها ١٠٢١٤ سريرا في المستشفيات الخاصة و١٦٨٨ سريرا في المستشفيات الحكومية. وفي ما يتعلق بمستشفيات الاقامة الطويلة المنتسبة الى النقابة وعددها ١٩ فقد بلغ عدد أسرّتها ٢٥٧٩ سريرا.

وفي غضون ذلك، يبلغ متوسط عدد أيام الاقامة في مستشفيات الاقامة القصيرة الخاصة ٢٠٩٣ والحكومية ٣٠٢٤ في كل المحافظات.

ويبلغ عدد حالات دخول المرضى الى مستشفيات الاقامة القصيرة الخاصة والحكومية في كل المحافظات ما مجموعه ٦٩٨.٢١٠ سنوياً موزعة بين ٦١١.١٧٣ في المستشفيات الخاصة و٨٧.٠٣٧ في المستشفيات الحكومية.

هارون خلال المؤتمر

وبعدما تطرق الى عدد العمليات الجراحية سنوياً في المستشفيات كافة وهو ٢٨٤.٢٢٠ بينها ٢٣٩.٨١٢ في المستشفيات الخاصة و٤٤.٤٠٨ في المستشفيات الحكومية تناول موضوع توزيع عدد اسرة الطوارئ في المستشفيات التي تبلغ ما مجموعه ٧٦١.

وأشار الى أن مجموع عدد الموظفين في المستشفيات الخاصة والحكومية قد بلغ ٢٥.٥٧١ في كل المحافظات.

أما عدد أسرّة العناية الفائقة في المستشفيات ذات الاقامة القصيرة الخاصة والحكومية فقد بلغ ١٠.٤٦٣ بينها ١٢٨٦ في المستشفيات الخاصة و١٧٧ في المستشفيات الحكومية.

وتبلغ نسبة اشغال العناية الفائقة في جميع هذه المستشفيات ٨٢٪ في كل المحافظات.

وفي ما يتعلق بغسل الكلى فيبلغ عدد الأسرّة في كل المحافظات ٧٣٩ بينها ٩٦ في المستشفيات الحكومية و٦٤٣ في المستشفيات الحكومية.

ولفت هارون الى ان كلفة استهلاك الطاقة في المستشفيات اللبنانية يبلغ ٤.٨٥٩.٩٧٣.٦٧ دولار سنوياً مما يعني أن كلفة المريض باليوم هي بحدود ٣٤.٣٤ بين محروقات، كهرباء واستهلاكات.

وقال هارون: تقديراتنا تشير الى ان القطاع يؤمّن أكثر من ١٠٠ ألف مئة ألف فرصة عمل، جزء كبير منها لحاملي الشهادات الجامعية، بالاضافة طبعاً الى ما يناهز عشرة الآف طبيب. من هنا اهمية المحافظة عليه كثروة وطنية قيمتها الاجمالية تتعدى العشرة مليارات دولار اميركي اذا احتسبنا كلفة انشاء الأسرة المتوفرة حالياً.

في مقابل هذه الامكانيات الكبيرة، هناك مصاعب كثيرة تحول دون الاستفادة منها بشكل افضل، وبما يتناسب معها من تأمين للحقوق الاساسية للمواطنين.

وتبقى العلة الكبرى في غياب التخطيط الاستراتيجي البعيد الامد بسبب تعدد مراكز القرار في الشأن الصحي، والوهن الذي يصيب ادارات الدولة عموماً؛ فالواقع السياسي والطائفي والمناطقي الذي يتخبط به المسؤولون حال ويحول دون وضع استراتيجية موضوعية تعطي لكل ذي حق حقه ويمكّن من الاستفادة بأفضل الطرق من الامكانيات العلمية والبشرية والمادية المتوفرة.

العراقيل

وأضاف: امثلة عن العراقيل الموجودة نذكرها على سبيل المثال لا الحصر لان تعدادها كلها قد يتطلب صفحات وصفحات:

١ - صدور قانون يحمل الرقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ يقضي باصدار سندات خزينة بقيمة ١٢٠ مليار ليرة لتسديد المستحقات المتوجبة على وزارة الصحة العامة عن الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٠ ولغاية العام ٢٠١١ ضمناً. ولم ينفذ لغاية اليوم بسبب عدم اتمام عقود المصالحة مع جميع المستشفيات وبالرغم من التصريحات العلنية لوزير المالية الذي تعهّد فيها في الاعلام منذ ستة اشهر بانه سيباشر فوراً الى اصدار هذه السندات.

٢ - ان السقوف المالية المخصصة لعدد كبير من المستشفيات لم تعد تلبي الطلب المتزايد من المواطنين للاستشفاء على حساب وزارة الصحة مما يضطر هذه المستشفيات للتوقف عن استقبال المرضى بين فترة واخرى، وهو قرار تتخذه على مضض لما يترتب عليه من سلبيات واحياناً اخطار على المرضى.

٣ - على صعيد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فان النقص الحاد في الكوادر الطبية والادارية المولجة بالمراقبة وفق ما يصرح به تكراراً المسؤولون في الضمان ادى الى التأخير في استلام فواتير المستشفيات والتدقيق بها وتسديدها؛ وقد بلغ تراكم الفواتير غير المدققة لبعض المستشفيات مدة ٣٦ شهراً ناهيك عن فقدان بعض الفواتير. أما السلفات الشهرية التي يسددها الضمان للمستشفيات فهي لم تعد تفي بالغرض وبدأت تترتب من جراءها آثار سلبية عديدة، وقد وجهت نقابة المستشفيات كتاباً الى مدير عام الضمان الاجتماعي بهذا الخصوص.

٤ - عملياً لم يطبق الضمان الاجتماعي التعرفات الموحدة التي اعتمدتها كافة الجهات الرسمية، اذ عمد الى تخفيضها وفق تصنيف استنسابي للمستشفيات غير مبني على اية قاعدة علمية او قانونية، بدلاً من اعتماد التصنيف الملزم الصادر عن وزارة الصحة العامة اسوة بجميع الصناديق.

٥ - بالنسبة للمؤسسات العسكرية، لم يتم تخصيص الاموال الكافية لها في الموازنات المقررة في مجلس الوزراء مما ادى الى تأخير غير معهود لدى هذه المؤسسات في تسديد الفواتير المستحقة للمستشفيات. وبدأ القلق يساور المستشفيات عن كيفية التوصل لقبض مستحقاتها في ظل هذا الواقع.

٦ - لقد اقرّ مجلس الوزراء تعديلات على بعض التعرفات ولكن كان من المفترض ان تعدل تعرفات اخرى لعديد من الخدمات الدقيقة مثل غسل الكلى والاعمال الجراحية التي تجري بواسطة المنظار، وقسطرة الشرايين الا ان هذا لم يحصل، مما قد يرتب نتائج خطيرة على المريض فهذه الاعمال لا يمكن التوفير في تكاليفها نظراً لطبيعتها الخطرة والحاجة الى تأمين افضل المستلزمات حفاظاً على سلامة المريض. وهذا لم يعد ممكناً في ظل تعرفات وضعت منذ اكثر من خمسة عشر عاماً وهي الآن اصبحت لا تغطي سوى جزء من الكلفة الفعلية.

٧ - كذلك بالنسبة لمستشفيات الاقامة الطويلة والامراض المستعصية امراض نفسية، شلل دماغي، عجز امراض مزمنة... فرغم الجهود الذي قام به معالي وزير الصحة مشكوراً لزيادة التعرفات والسقوف المالية فهي تبقى ادنى بكثير مما يجب ان تكون عليه، وذلك وفق نتائج دراسة توصلت اليها لجنة مشتركة بين ممثلي هذه المستشفيات والمسؤولين في وزارة الصحة.

٨ - لغاية هذا التاريخ لم تسدد اية جهة رسمية اية فاتورة عائدة لاي مريض عن سنة ٢٠١٣ مما يجعل قيمة مستحقات المستشفيات عن سنة ٢٠١٣ وما قبل ما مجموعه ١٢٠٠ مليار ليرة. هذا بالاضافة الى عدم استكمال تصحيح التعرفات وفق ما سبق واتفق عليه بين نقابة المستشفيات وكافة المسؤولين المعنيين مما سيدفع مجدداً بالمشكلات الصحية الى الواجهة وكأنه لا يكفي المواطن ما يعانيه على كافة الصعد المعيشية.

٩ - وزيادة في المشاكل جاء تزايد عدد النازحين السوريين ليشكل ضغوطات اضافية على المستشفيات. والملفت في هذا الامر غياب المعالجات الجدية من قبل الجهات الدولية المختصة. ان طبابة هؤلاء الناس لا يمكن ان تتحملها الدولة ولا المستشفيات اللبنانية علماً انه اذا صحت الارقام عن تجاوز اعداد النازحين المليون ومئتي الف شخص فان كلفة طبابتهم السنوية قد تتعدى ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، بالاضافة الى خطر تفشي الاوبئة وهو اذا حصل فلن تقتصر نتائجه فقط على النازحين وبالتالي سوف يكون من الصعب جداً السيطرة عليها.

وختم: من هنا، ندعو المسؤولين كافة الى معالجة هذه المواضيع واستكمال الجهد الذي قاموا به خلال السنة الماضية لتصحيح العلاقة بين المستشفيات والجهات الضامنة الرسمية كي تتمكن المستشفيات من الاستمرار في شراء الادوية والمستلزمات وتسديد اجور الموظفين بما يضمن الطبابة اللائقة للمواطنين وحتى لا تعود الخلافات مجدداً الى الواجهة وهو ما سوف ينعكس سلباً على الجميع.